السلوك الانتخابي بالمغرب بين منطق العزوف وواقع المصلحة
دراسة استشرافية في أفق استحقاق 23 شتنبر

د. أنس الزوين
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية؛
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد بن عبد الله بفاس
المملكة المغربية

الملخص:

يشكل السلوك الانتخابي أحد اهم الظواهر التي تعرف نقاشا كبيرا عند كل موعد انتخابي يعرفه المغرب. فلا شك ونحن على بعد أشهر قليلة من هذا الاستحقاق الوطني أن يطرح هذا الأمر من جديد على طاولة النقاشات العمومية، ولدى مختلف الباحثين في مجال العلوم القانونية والاجتماعية من أجل سبر أغوار هذا السلوك وتحديد مظاهره وكيفية تقويمه وضبطه من أجل المساهمة الفعالة لجل المواطنين في المشهد السياسي وانتداب أكفأ المرشحين لخدمة الوطن والمواطن.

الكلمات المفتاحية: السلوك– الانتخابات– الثقة– المشاركة– العزوف– المصلحة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ونحن على مشارف الاستحقاق الانتخابي المقبل في شهر شتنبر، يطرح من جديد على أرضية النقاش السياسي موضوع السلوك الانتخابي للمواطن ومدى تأثيره على مخرجات العملية الانتخابية والمشهد السياسي للولاية التشريعية القادمة. فالسلوك الانتخابي هو جميع الأفكار والممارسات الإيجابية والسلبية التي تصدر عن الفرد عند اختيار من يمثله في المجتمع[1]، والتي يمكن أن تصل إلى درجة مقاطعة الانتخابات كرد فعل على عدم الرضى عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالدولة.

وقد مرت دراسة السلوك الانتخابي بالعديد من المحطات إلى أن دخلت مجال البحث في علم النفس بشكل دقيق من طرف عالم النفس الأمريكي "لازارسفيلد" ، حيث اعتبر أن هذا السلوك هو عبارة عن نسق موحد ومتتابع يهدف إلى تحقيق مصلحة نهائية لفائدة حزب أو مرشح معين، كما ساعدت نظريته حول السلوك الانتخابي العديد من الباحثين على دراسة هذا الأخير كوحدة متكاملة منذ بداية ظهوره وتشكيله إلى يوم الانتخاب[2] سواء من خلال التصويت أو المقاطعة. فالسلوك الانتخابي حسب "لازارسفيلد" هو محصلة للتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية. فإذا كانت الدوافع الذاتية مثل الأفكار والمعتقدات وحتى اللاشعور تعمل على توجيه السلوك الانتخابي إلى هدف محدد، فإن البيئة الخارجية تحدث توترا واختلالا في التوازن النفسي لدى الفرد، فيعمل على استرجاع هذا التوازن والتقليل من حدة التوتر[3] من خلال اتباع سلوك انتخابي معين.

إن صلب هذه الدراسة ترتكز بالأساس على تحليل السلوك الانتخابي لدى فئة عريضة من المواطنين، من خلال التعرف على أهم المواقف والتوجهات السيكولوجية للناخبين ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية بالمغرب في أفق استحقاق 23 شتنبر.

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تقسيم هذا البحث إلى محورين:

المحور الأول: محددات العزوف السياسي ومحاولة التدارك

المحور الثاني: واقع المصلحة في السلوك الانتخابي وسبل التجاوز

[1] – إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم، مجلة كلية الآداب، العدد 98، جامعة بغداد، العراق، يناير 2011، ص.536.

[2] - P.F Lazarsfeld, Reflections on business, American Journal of Sociology, Volume 65, N°1, 1959, P.2.

[3] – إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، مرجع سابق، ص.540.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الأول: محددات العزوف السياسي ومحاولة التدارك

تتعدد أسباب العزوف الانتخابي وتتشابك فيما بينها، بحيث لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بعامل واحد فقط، بل هي نتيجة تفاعل عوامل سياسية وثقافية (الفقرة الأولى) وأخرى اقتصادية واجتماعية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أسباب سياسية وثقافية

إن من أبرز محددات العزوف السياسي شعور المواطن بعدم الثقة في المؤسسات السياسية المنتخبة، فهي من جانب تعتبر جزرا بعيدة عن هموم المواطنين واحتياجاتهم، ومن جهة أخرى فهي غير ذات جدوى وبعيدة عن تحقيق تطلعاتهم. حيث يصاب المواطن بخيبة أمل في تدبير الشأن العام وبالتالي يكون حكمه سلبيا على المنتخبين ونزاهة العملية الانتخابية برمتها[1].

فالثقة في المؤسسات السياسية والمنتخبين هي عملية تبنى انطلاقا من صعود أشخاص يحس المواطن أنهم يمثلونه ويدافعون عن مطالبه ومطالب الأمة. فلا يعقل أن يظل المنتخب بعيدا عن المواطنين لمدة خمس سنوات وحين يقترب الموعد الانتخابي يلجأ إلى رئيس الحزب من أجل الحصول على تزكية للترشح، واستعمال الطرق المشروعة وغير المشروعة للفوز بالمقعد الانتخابي. وهذا هو جوهر المشكل الذي يزيد من تعميق الهوة بين الناخب والمنتخب.

إن التزكيات التي تمنحها الأحزاب السياسية لا تكون – في الغالب– بناء على الكفاءة السياسية والعمل الجاد، بل تعود بالأساس إلى قدرة المرشح على الفوز بمقعد انتخابي، فيكون هذا الأخير مدينا لمن منحه التزكية وليس لمن انتخبه. وهذا ما يفسر حجم المتابعات القضائية لمجموعة من البرلمانيين بسبب الفساد في الولاية التشريعية الحالية مما يدق ناقوس الخطر في العمل السياسي بالمغرب ويزيد من انعدام الثقة في المؤسسة التشريعية. فالاستحقاق الانتخابي القادم لن يكون نشازا عن سابقيه من خلال التزكيات التي نسمعها هنا وهناك والتي لا تستند إلى معايير محددة كالكفاءة والنزاهة والتدرج الحزبي.

إن إرجاع الثقة للمواطن في العمل السياسي ومن خلاله الرفع من نسبة المشاركة في عملية التصويت، تقتضي أن تكون الطبقة السياسية المنتخبة وفية للوعود التي قدمتها للمواطنين إبان الحملة الانتخابية. وفي هذا الصدد نذكر بالخطاب الملكي أمام البرلمان في 14 أكتوبر 2016 والذي جاء فيه: "إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق كل اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية[2]".

فالوعود الانتخابية ونحن على مشارف موعد انتخابي، يجب أن تكون منطقية غير مبالغ فيها وقابلة للتحقيق على أرض الواقع، ولقد رأينا في الاستحقاقات السابقة حجم الوعود التي كانت تقدم للمواطنين، لكن لم نرى لها أثرا على أرض الواقع خصوصا بالنسبة للأحزاب التي حازت على أغلبية الأصوات وشكلت تحالفا حكوميا. وحتى إن تحقق بعضها فهي لم تكن نتيجة للوفاء بالوعود التي قدمت سابقا، بل نتاجا لضغط إما شعبي أو نقابي فئوي. أما على مستوى تمثيل المواطنين داخل قبة البرلمان، فالعديد من المنتخبين

[1] – أحمد حضراني، المشاركة السياسية والانتخابات، أسباب تراجع المشاركة في اقتراع 12 شتنبر 2003، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 57-58 يوليوز-أكتوبر 2004، ص.129.

[2] – مقتطف من الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016، نص الخطاب الكامل منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.chambredesdesrepresentants.ma، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2026.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لا يشاركون في طرح الأسئلة الكتابية أو الشفهية إلا لماما، وحتى مساهمتهم في اللجان البرلمانية تكون ضعيفة جدا إما لعجزهم على استيعاب مشاريع النصوص التشريعية خصوصا ذات الطابع التقني، أو لغيابهم المتكرر.

هناك عنصر آخر له أهمية بالغة في الرفع من مستوى العزوف لدى شريحة كبيرة من المواطنين ويتعلق الامر بضعف التنشئة السياسية، ومن خلالها انعدام الوعي بأهمية المشاركة في العملية السياسية في التغيير والانفتاح على المستقبل.

فالتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية التي يكتسبها المواطن منذ طفولته، حيث يتأثر الفرد بمجموعة من العوامل السوسيو ثقافية والتي تساهم في بناء شخصيته واندماجه داخل المجتمع[1]. وفي هذا الصدد يشير الأستاذ عثمان الزياني إلى أن: " عملية التنشئة السياسية لا تتم بشكل حتمي أو تلقائي وإنما هي بحاجة إلى هيئات وقنوات تعمل على تلقين مختلف الاتجاهات والقيم والأنماط السلوكية لمختلف الأجيال[2]".

فإذا نشأ الشاب مثلا داخل القطاعات المدرسية والشبابية للأحزاب السياسية فسيتأثر لا محالة بذلك الزخم السياسي، وسيشكل ذلك رصيدا يمكنه من الإقبال على ممارسة السياسة أو المشاركة في إنجاحها عبر التصويت. لكن في المقابل إذا كانت التنشئة الاجتماعية محافظة أو مبنية على أساس إيديولوجي، ففي غالب الأحيان تكون التنشئة السياسية مختلفة لدى هؤلاء مما يساهم في انعدام الوعي بأهمية الانتخابات. وهذا ما نلمسه عند المنتمين إلى بعض التنظيمات الإسلامية التي تعارض المشاركة في الانتخابات نظرا لعدم أهميتها وتأثيرها في النظام السياسي المغربي. كما توجد أيضا بعض التيارات اليسارية التي تنهل من الفكر الاشتراكي الماركسي والتي بدورها تعارض المشاركة في الانتخابات إلى حين توفر الشروط الضرورية لذلك.

إن التنشئة السياسية الحقيقية تنطلق من الأسرة التي تزرع في الطفل ملكات الحوار والنقاش والمشاركة في اتخاذ القرار بدل القمع والترهيب والوعيد، حيث يتملك هذا الطفل شخصية قوية قادرة على الاندماج في المجتمع والتعبير عن رأيه بكل حرية دون الخضوع لإملاءات الآخرين. فعند التحاقه بالمقاعد الدراسية تجده يشارك في جميع الأنشطة التي تنظمها المؤسسة. بالإضافة إلى انخراطه في مختلف المجالس والنوادي المدرسية وهذا ما يذكي الحس الترافعي لديه، مما يسهل عملية اندماجه واهتمامه بالعمل السياسي، والقدرة على التمييز بين ممارسة السياسة بمفهومها الأخلاقي وبين السياسة التي تعتمد على الفساد والتلاعب من أجل استدراج الناخبين. وهنا يكون دور التعليم جد قوي في تقديم مناهج دراسية تجعل من التربية على المواطنة والاهتمام بالعمل السياسي محورها الأساسي. فلا يكفي أن تكون بعض الدروس تشير إلى هذه القيم والمبادئ الفضلى، بل لا بد أن يتم إحداث مواد جديدة في سلكي الإعدادي والتأهيلي تهتم بالثقافة القانونية بشكل عام والسياسية بشكل خاص حتى نستطيع التغلب على مسألة العزوف، وخلق جيل جديد متشبع بقيم المواطنة الإيجابية التي تسعى إلى التغيير من خلال صناديق الاقتراع.

إن المرحلة القادمة والمتمثلة في الاستعداد للاستحقاق الانتخابي ل 23 شتنبر، تتطلب من الأحزاب السياسية، الاجتهاد أكثر في إعداد البرامج الانتخابية بما يحقق تطلعات المواطنين، هذه البرامج التي تكون قابلة للتنفيذ من خلال تحديد آليات التنزيل وطرق

[1] – خالد حمدان، تأثير الشباب في تجديد النخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة كحمد بن عبد الله بفاس، السنة الجامعية 2022/2021، ص.274.

[2] – عثمان الزياني، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب–الولاية التشريعية السادسة نموذجا– الجزء الأول، منشورات مجلة الحقوق المغربية "سلسلة الدراسات والأبحاث"، العدد 4، ماي 2011، ص.164.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التمويل، دون السقوط في أتون الصراعات الانتخابية الفارغة عبر وضع برامج انتخابية متشابهة وتقديم وجوه انتخابية غير قادرة على إقناع الناخبين، مما يفقده الحماس على المشاركة في التصويت.

الفقرة الثانية: أسباب اقتصادية واجتماعية

إن الامتناع عن التصويت ليس حدثا عابرا في الاستحقاقات الانتخابية التي عرفها المغرب، بل مشكلا بنيويا يتجدد عند كل موعد انتخابي. فإلى جانب الأسباب السياسية والثقافية التي تساهم في عزوف شريحة كبيرة من المواطنين عن التصويت او حتى عن التسجيل القبلي في اللوائح الانتخابية، فإن هناك محددات أخرى لا تقل أهمية عما ذكر، ومن أبرزها المحددات الاجتماعية والاقتصادية حيث لا يمكن فصل الأولى عن الثانية بحكم التماهي في تحقيق نفس النتائج.

ويشكل الفقر والبطالة أهم عنصرين ضمن هذه المحددات. وعلى الرغم من تسجيل بعض التقدم في تراجع معدلات الفقر متعدد الأبعاد[1] ما بين إحصاءي 2014 و2024 حيث انخفض من 11.9 في المئة إلى 6.8 في المئة. وبالقيم المطلقة، تقلص عدد الفقراء من حوالي 4 ملايين إلى 2,5 مليون نسمة، إلا أنه لا تزال هناك فوارق مجالية عميقة قائمة، حيث يعتبر الفقر متعدد الأبعاد ظاهرةً قروية بالدرجة الأولى: ففي سنة 2024، يقيم حوالي 72%من الفقراء في الوسط القروي، مقابل 79%سنة 2014. وخلال نفس الفترة، تراجع معدل الفقر في المناطق القروية من 23,6% إلى 13,1%، غير أنه لا زال يفوق بأكثر من أربع مرات المعدل المسجل في المناطق الحضرية، الذي بلغ 3,0% سنة 2024، مقابل 4,1% سنة 2014[2].

أما فيما يخص البطالة فقد عرفت بدورها انخفاضا طفيفا في الفصل الثالث من سنة 2025 من 13,6% إلى 13,1% على المستوى الوطني (-0,5 نقطة)، ومن 17% إلى 16,3% في الوسط الحضري (-0,7 نقطة)، ومن 7,4% إلى 6,9 %بالوسط القروي (-0,5 نقطة). ورغم هذا التراجع النسبي فلا يزال هذا المعدل مرتفعا جدا مقارنة مع السنوات العشر الماضية التي وصل فيها المعدل إلى اقل من عشر بالمئة. وتزداد نسبة البطالة خصوصا عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (38,4%)، والنساء (21,6%) والأشخاص الحاصلين على شهادة (19 %)[3].

إن الإشارة إلى الأرقام السابقة لم يكن ترفا فكريا، ولكنه مرتبط بإمكانية استغلال المرشحين لهذه النسب المرتفعة من عدد الفقراء والشباب العاطلين عن العمل من أجل التصويت عليهم. فالدولة المغربية ونحن على مشارف الانتخابات القادمة في شهر شتنبر، مدعوة إلى تعبئة جميع الأجهزة الساهرة على حسن تنظيم هذا الاستحقاق الوطني من خلال مراقبة الحملات الانتخابية وتتبع كل خرق أو محاولة للمس بحرية التصويت ونزاهته، عبر تقديم تبرعات نقدية أو عينية أو الإغراء بالحصول على مكاسب مالية أو وظائف أو منافع أخرى. وفي هذا الصدد، لا بد من الالتزام بمقتضيات القانون 9.97[4] المتعلق بمدونة الانتخابات كما وقع تغييره

---

[1] -الفقر متعدد الأبعاد: هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الحرمان الذي تعاني منه الأسر والذي لا يقتصر على القدرة الشرائية، بل يشمل أيضا صعوبات الولوج إلى الحاجيات الأساسية. حيث تعتمد هذه المقاربة على ثلاث أبعاد رئيسية، وهي: التعليم، والصحة، وظروف العيش.

[2] – تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول خريطة الفقر متعدد الأبعاد اعتمادا على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024, منشور بالموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط: https://www.hcp.ma/file/244247/، تاريخ الزيارة: 2026/4/20

[3] – تقرير المندوبية السامية للتخطيط للفصل الثالث من سنة 2025 تحت عنوان: النشاط والشغل والبطالة، منشور بالموقع الإلكتروني المشار إليه أعلاه، تاريخ الزيارة، 2026/4/20.

[4] – قانون رقم 9.97 المتعلق بدونة الانتخابات كما وقع تغييره وتتميمه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.97.83 في 23 ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997)، الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)، ص.570.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتتميمه والذي يحدد لائحة العقوبات من (المادة 76 إلى المادة 108) التي يمكن أن يتعرض لها كل من ارتكب فعلا ماسا بنزاهة الانتخابات.

ومع اقتراب الموعد الانتخابي القادم لابد من مضاعفة عدد البرامج التلفزية والإذاعية التي يكون موضوعها الأساسي تحسيس الفاعلين السياسيين وتوجيههم إلى ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة، والابتعاد عن كل الممارسات المنافية للعمل السياسي النبيل. فالدور الذي يلعبه الإعلام خصوصا في هذه المرحلة مهم جدا عبر تقديم نماذج سياسية ناجحة استطاعت سبر أغوار المشهد السياسي المغربي، والوصول إلى مراكز القرار سواء المحلي أو الجهوي أو الوطني، عبر توجيه خطاب إيجابي يشجع بعض الفئات من المواطنين على الإقبال على التصويت، خصوصا الذين يوجدون في المنطقة الرمادية بين العزوف والمشاركة. لكن بالمقابل فتقديم الصورة السلبية فقط للفاعل السياسي والسياسة عموما قد تعزز العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات القادمة وترفع من حجم اللامبالاة وتعمق الإحباط السياسي.

إن امتناع المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية يجب أن يدرس في إطاره الشمولي، على اعتبار أن الفرد عندما ينشغل بمتطلبات الحياة اليومية ومشاكلها يجعل من المشاركة في الانتخابات مسألة ثانوية. لذلك فكلما تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن كلما أصبح أكثر اهتماما بالعملية الانتخابية، حيث سيعتبر هذا التغيير ناتج عن سياسات عمومية ناجحة وذات أثر على الوضع الاقتصادي بالدولة، ومن خلاله يمكن للمواطن ان يثق في المرشحين للانتخابات أو الولوج مباشرة في العملية السياسية عن طريق الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في تدبير الشأن العام، بدل الابتعاد عن المشهد السياسي ورهن مصيره بيد مرشحين تنعدم فيهم صفات الاستقامة والنزاهة.

المحور الثاني: واقع المصلحة في السلوك الانتخابي وسبل التجاوز

تعرف الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب مجموعة من الممارسات التي تضعف من عملية اختيار المرشح المبنية على الكفاءة والجدية، فأحيانا يكون الإقبال على التصويت من أجل تحقيق منافع شخصية (الفقرة الأولى)، وأحينا أخرى يكون التصويت ليس بدافع المساهمة في المشاركة السياسية واختيار افضل المرشحين القادرين على التغيير، ولكن بهدف مصلحي هو إسقاط من أخلف الوعد في السابق بغض النظر عن خليفته (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التصويت النفعي

إن انخراط العديد من المواطنين في الأحزاب السياسية والمشاركة في عملية التصويت لا تنبثق من قناعة بأهمية العمل السياسي في التغيير داخل المجتمع، بل هو راجع إلى سلوك انتهازي مصلحي يجعل من السياسة مطية للوصول إلى تحقيق امتيازات شخصية بعيدة عن المشاركة المواطنة المبنية على قيم التضحية والإيثار وتلبية احتياجات المواطنين.

إن هذا السلوك النفعي أضر كثيرا بالعمل السياسي بالمغرب، فنجد مثلا أن أغلب رجال الأعمال من تجار ومنعشين عقاريين وأصحاب شركات يلجون إلى عالم السياسة ليس حبا في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة، بل إن هاجسهم يكون في الغالب هو حماية ثرواتهم وتطويرها من خلال استغلال مواقع القرار سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو المحلي. ولعل رئاسة المجالس الجماعية والجهوية أكثر المناصب التي تعرف صراعات حادة بين مختلف المرشحين من أجل الظفر بها أو المشاركة في الأغلبية المسيرة

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لهاته المجالس. فهي فرصة لهؤلاء من أجل تسريع مشاريعهم العقارية أو التجارية وتسهيل المساطر الإدارية أو خرقها أحيانا من أجل تحقيق مصالحهم.

إن الأحزاب السياسية ونحن على بعد أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية وبعدها انتخابات الجماعات الترابية، مدعوة إلى تخليق الحياة السياسية عبر انتقاء أجود المرشحين للتقدم للانتخابات، ليس بناء على ما يتوفر عليه المرشح من ثروة مالية ومادية بل لمن يتمتع بحس وطني وثقافة سياسية وقدرة على الترافع والدفاع عن حقوق المواطنين. ولعل الولاية السابقة خير دليل على فشل اختيارات بعض الأحزاب السياسية التي انتهت بمرشحيهم داخل ردهات المحاكم أو بين جدران السجون.

إن الإصرار على إعادة إنتاج نفس النخب رغم ما أظهرته من ضعف على مستوى التدبير والمشاركة السياسية الفعالة، تنبثق من النسق الثقافي والسياسي المغربي والعربي عموما. هذا النسق المتمحور حول العلاقة بين الشيخ والمريد والذي انتقل من مجال التصوف الديني إلى المجال السياسي. فالزعيم السياسي يميل دائما إلى الأفراد الذين يصفقون على قراراته دون معارضة أو تعقيب، بينما يتم تهميش كل من يعبر عن رأي مختلف ولو كان في مصلحة الحزب. وهنا نستحضر تعليقا للأستاذ عبد الله حمودي في كتابه الشيخ والمريد حين يقول:" يضاف إلى هذه السمات سمة الثقافة السياسية المعممة، التي يعاد تحديدها باستمرار في خضم النقاشات والمجابهات: ثقافة الأعيان. فبموجب هذه الثقافة يصير أحد الأعيان شيخا في مجاله حال حصوله على موافقة الأشياخ الأعلون بعد المخالطة المواظبة وتبادل الأفضل وعلامات الخدمة المخلصة الوفية. إنه المسلك الإجباري، مع ما يصاحبه من الإظهار الضروري لأشكال طقوس الخضوع والهيمنة. ويعبر معيار الخدمة المحمل بعلامات الاستعداد والقابلية لها عن هذا التدفق ويزوده بمبررات أخلاقية وجمالية[1]."

صورة أخرى من صور الانتهازية تلك التي يعرفها يوم الاقتراع من خلال دفع مبلغ مالي لبعض المواطنين مقابل تصويتهم على مرشح معين. وهنا يظهر حجم البؤس السياسي لدى العديد من المرشحين الذين يسعون إلى كسب الأصوات الانتخابية بأي شكل كان. كما تظهر من جهة أخرى ضعف الوازع الأخلاقي عند العديد من الناخبين الذين يبيعون مصيرهم لخمس سنوات نظير دراهم معدودات. وبعد الانتخابات، وعند اتضاح الرؤية وتيقنهم من عدم تغير وضعيتهم المادية والمعيشية، يوجهون جام سخطهم على هؤلاء المنتخبين مع أنهم هم المسؤولين عن هذه الوضعية لسوء اختيارهم.

الفقرة الثانية: التصويت العقابي

إلى جانب صفة الانتهازية التي تطبع السلوك الانتخابي والمشاركة السياسية عموما لدى العديد من المواطنين، والتي تقدم صورة سلبية عن المشهد السياسي بالمغرب وتعزز من فقدان الثقة لدى فئة كبيرة من المواطنين، خصوصا الذين يوجدون في المنطقة الرمادية بين المشاركة والعزوف. يظهر سلوك آخر لا يقل أهمية عن سابقه، إلا أنه لا يعتبر سلوكا قدحيا في المجال الساسي. هذا السلوك ينعت بالتصويت العقابي الذي يلجأ إليه مجموعة من الناخبين الذين لا يقاطعون الانتخابات ولا يشاركون مقابل امتيازات شخصية، بل من أجل معاقبة الحزب أو المرشح الذي نكث وعوده السابقة بعد فوزه في الانتخابات. فالتصويت هنا لا يكون بهدف تحقيق مصلحة ذاتية ولكن بقصد الوصول إلى نوع من الانتقام من الحزب الذي لم يلتزم بما قدمه للمواطنين. وبالتالي فالمصلحة هنا تكون

[1] – عبد الله حمودي، الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار توبقال للنشر، الدار البضاء، 2024، ص.218.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عامة وليست فردية من أجل إسقاط حزب معين. لكن في المقابل فالتصويت هنا لا يكون بناء على اقتناع تام بالمرشحين المنافسين وبأهمية برامجهم الانتخابية، ولكن الغاية الأساسية هي قطع الطريق على الحزب أو المرشح المعني من الوصول إلى مركز القرار.

ونتذكر جيدا المرتبة التي نزل إليها حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، فمن أصل 125 مقعد في مجلس النواب خلال استحقاق 2016 إلى 13 مقعد في انتخابات 2021 جلها ضمن اللائحة النسائية الجهوية. فإذا كانت هناك أسباب أخرى لهذا التراجع الذي وصل إليه هذا الحزب لا داعي لذكرها، فإن السبب الموضوعي هو التصويت العقابي الذي قام به عدد كبير من الناخبين الذين كانوا يتعاطفون سابقا مع هذا الحزب، خصوصا بعد فشله في مقاربة مجموعة من القضايا خصوصا مع الطبقة الوسطى التي تشكل عماد أي مجتمع. فتجميد الحوار الاجتماعي مع النقابات والتأكيد على عدم الزيادة في الأجور من طرف أمين عام الحزب، والرفع من سن التقاعد ومن الاقتطاعات. كلها أمور ساهمت في ارتفاع منسوب عدم الرضى لدى هذه الشريحة من المواطنين والتصويت على أحزاب أخرى.

على المستوى السياسي نجد موضوع التطبيع الذي وقع عليه رئيس الحكومة آنذاك والذي ينتمي لحزب العدالة والتنمية، حيث اعتبر هذا الموقف تعارضا صارخا بين مرجعية الحزب وفكره السياسي والذي دفع بالعديد من أعضائه لإعادة التفكير في مسألة الانخراط ضمن تنظيماته. كما أدى هذا الموقف إلى العديد من الانتقادات من طرف حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي والوعاء الانتخابي الرئيسي للحزب. كما أن هناك نقطة أخرى قللت من عامل الثقة في حزب العدالة والتنمية والمتعلقة بوضع نص تشريعي لتقنين زراعة القنب الهندي وذلك بموجب القانون 13.21[1]. فعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حسب بلاغ الحكومة آنذاك. إلا أن البعض اعتبرها ترخيصا مقننا لاستعمال هذه المادة، وحذروا من استغلال ذلك عبر الزيادة من مساحات زراعة المخدرات وتفاقم الاتجار فيها داخل المملكة.

أما فيما يخص الاستحقاق الانتخابي القادم، فربما سيشهد أيضا تصويتا عقابيا على بعض الأحزاب خصوصا حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الحكومة. وذلك نتيجة لبعض السياسات التي تركت أثرا سلبيا على المواطن لا سيما مسألة ارتفاع الأسعار في العديد من المواد والمنتجات، واستغلال البعض لذلك من أجل الزيادة في الأرباح دون حسيب ولا رقيب, ونضرب مثالا بالارتفاع الصاروخي لثمن المحروقات دون وضع أي ضابط تنظيمي يحدد سقف الزيادات وحجم الأرباح. أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة ما بات يعرف ب "الفراقشية" الذين استغلوا ضعف القطيع الحيواني لاستيراد الأبقار والأغنام من الخارج من خلال الفوز بصفقات أثارت العديد من التساؤلات، والتي لم تؤد الدور الذي أبرمت من أجلها حيث ظلت أثمنة اللحوم الحمراء مرتفعة وهو ما اعتبره أحزاب المعارضة إهدارا للمال العام والزيادة في اغتناء كبار الفلاحين على حساب الطبقات الفقيرة.

إلا ان هذا السلوك الانتخابي العقابي لا يبدو أنه سيكون بحجم ما عرفته انتخابات 2021، وهذا ما أثبتته الانتخابات الجزئية الأخيرة بتاريخ 5 ماي 2026 لملء مقاعد شاغرة بعدد من الدوائر الانتخابية عبر مختلف جهات المملكة. حيث حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على 102 مقعدا من أصل 139 ترشيحا، وهو ما مكنه من تصدر هذه الانتخابات، معتبرا أن تبوؤه لهذه المرتبة تعكس استمرار الثقة في مناضلي الحزب والمسار الذي تقوده الحكومة. لكن بالمقابل قلل النائب الأول لحزب العدالة والتنمية في برنامج تلفزي من أهمية نتائج الانتخابات الجزئية من الناحية السياسية، مؤكدا على ضرورة وضعها في سياقها الحقيقي دون المبالغة

[1] – قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.59 في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذي الحجة 1442 (22 يوليوز 2021)، ص.5629.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في تقييم هذه النتائج. فالانتخابات الجزئية حسب تعبيره لا تعرف نفس التعبئة التي تمر بها الانتخابات العامة، وبالتالي لا يمكن أن تكون مقياسا لتوجه الناخبين.

وإذا كانت نتيجة هذه الانتخابات الجزئية الأخيرة لا تعطي الصورة الحقيقية لما ستؤول إليه مخرجات الاستحقاق القادم في شهر شتنبر، إلا أنه يمكن ان تشكل مؤشرا على طبيعة الاختيار والتوجه الانتخابي لدى فئة لا يستهان بها من الناخبين، على اعتبار ان باقي الأحزاب الأخرى لم تحقق نتائج منافسة أو حتى قريبة مما حققه الحزب الفائز.

وفي الختام ونحن لا تفصلنا سوى بضعة أشهر على الانتخابات القادمة، نعتبر أن هذا الاستحقاق الوطني فرصة لتغيير السلوك الانتخابي لدى المواطنين من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات العاجلة والضرورية والتي من أبرزها:

- محاربة المال الانتخابي عبر تشديد المراقبة على الحملات الانتخابية وشراء الأصوات، والرفع من العقوبات في حالة التلبس؛
- تعزيز الثقة في المؤسسات من خلال تقديم البرامج الانتخابية القابلة للتطبيق على أرض الواقع، ومنح التزكيات للكفاءات القادرة على خدمة المواطن وتلبية احتياجاته؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة في حالة عدم تنفيذ المشاريع المقررة أو التأخر في تنزيلها خصوصا بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الجهوي والمحلي؛
- تجديد النخب داخل الأحزاب السياسية من خلال تشجيع ولوج الشباب والنساء إلى مختلف أجهزتها التقريرية والتنفيذية، وتحديد عدد الولايات لتولي منصب الأمين العام للحزب والانضمام للمكتب التنفيذي.
- التكثيف من النقاشات السياسية العمومية التي تجعل من موضوعها الأساسي هموم المواطن وحاجياته، بدل تنظيم برامج تلفزية عقيمة تركز فقط على التدافع السياسي السلبي المعتمد فقط على الظواهر الصوتية و المجادلة المذمومة. ونقترح في هذا الإطار تنظيم مناظرات بين أمناء الأحزاب أو من يمثلهم وطرح أسئلة مباشرة عليهم حول تصوراتهم للسياسات العمومية ذات الأثر الآني على المواطن، وتقديم برامجهم بكل وضوح دون السقوط في متاهات المغالاة والإغراء في الوعود الانتخابية لاستمالة الناخبين؛
- تقوية أدوار المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية قبل الانتخابات، ويوم الاقتراع، وبعد الانتخابات، من خلال تأسيس أكبر عدد من الجمعيات المهتمة بتتبع نزاهة الانتخابات، وممارسة نوع من الضغط على الفائزين طيلة مدة انتدابهم من أجل الوفاء بوعودهم والتنزيل الفعلي لبرنامجهم الانتخابي؛
- تشجيع التصويت العقلاني المبني على الاقتناع بكفاءة المرشحين وبرامجهم الانتخابية، بدل التصويت العقابي غير المرتكز على أسس منطقية والذي يكون الهدف منه إبعاد المنتخبين السابقين فقط، والتصويت على مرشحين لا يختلفون عنهم.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر المراجع:

✓ **الخطب الملكية:**

- الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016.

✓ **القوانين:**

- قانون رقم 9.97 المتعلق بدونة الانتخابات كما وقع تغييره وتتميمه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.97.83 في 23 ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997)، الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)؛
- قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.59 في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذي الحجة 1442 (22 يوليوز 2021).

✓ **الكتب:**

- الأعرجي إبراهيم مرتضى إبراهيم ، السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم، مجلة كلية الآداب، العدد 98، جامعة بغداد، العراق، يناير 2011؛
- الزياني عثمان ، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب–الولاية التشريعية السادسة نموذجا– الجزء الأول، منشورات مجلة الحقوق المغربية "سلسلة الدراسات والأبحاث"، العدد 4، ماي 2011؛
- حضراني أحمد ، المشاركة السياسية والانتخابات، أسباب تراجع المشاركة في اقتراع 12 شتنبر 2003، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 57–58 يوليوز–أكتوبر 2004؛
- حمودي عبد الله، الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار توبقال للنشر، الدار البضاء، 2024.

✓ **التقارير:**

- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول خريطة الفقر متعدد الأبعاد اعتمادا على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024؛
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط للفصل الثالث من سنة 2025 تحت عنوان: النشاط والشغل والبطالة.

✓ **الأطاريح:**

- حمدان خالد، تأثير الشباب في تجديد النخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة كحمد بن عبد الله بفاس، السنة الجامعية 2022/2021.

✓ **كتب باللغة الأجنبية:**

- Lazarsfeld P.F, Reflections on business, American Journal of Sociology, Volume 65, N°1, 1959 .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/